

نحو رؤية سوسيولوجية نقدية للعولمة

يوسف سعدون
قسم علم الاجتماع
جامعة باجي مختار-عناية

الملخص

يهتم هذا البحث بدراسة وتحليل ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والثقافية، بالإضافة إلى عرض ومناقشة آراء المفكرين والباحثين حول إيجابيات وسلبيات هذه الظاهرة. وأخيراً، يحاول هذا البحث أيضاً تقديم رؤية استشرافية حول الأبعاد المحتملة التي ستأخذها هذه الظاهرة في المستقبل.

تمهيد:

لقد حظيت ظاهرة العولمة باهتمام كبير من قبل المفكرين والباحثين من ميادين مختلفة (علم الاجتماع، علم الاقتصاد، العلوم السياسية، علوم الإعلام والاتصال... إلخ) بحيث يسعى كل واحد منهم إلى إبراز بعض جوانبها التي لا يمكن فصلها عن بقية الجوانب الأخرى بحكم تشعب هذه الظاهرة وامتدادها ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. وإذا كانت العولمة تلقى التأييد والدعم اللامتناهي من طرف الدول الرأسمالية وحلفائها في مناطق شتى من العالم، فإنها تواجه بالرفض والمناهضة من قبل الدول الوطنية والعديد من منظمات المجتمع المدني التي تراها أداة من أدوات الهيمنة الرأسمالية على دول العالم الثالث. وبين هذا وذاك يبقى التساؤل مطروحا وهو: إلى أين ستتجه رياح العولمة في المستقبل؟

Résumé

L'objectif de cet article c'est d'étudier et d'analyser les dimensions politique, économique, sociale, et culturelle de la mondialisation. Il présente aussi une analyse critique des points de vue de certains chercheurs et penseurs à propos des conséquences positives et négatives du phénomène. Enfin, cet article propose aussi une vision future sur les dimensions possibles du phénomène dans l'avenir.

أولاً: الجذور التاريخية للعولمة

يتفق الكثير من الباحثين و المهتمين بدراسة ظاهرة العولمة على أنها تضرب بجذورها في الماضي البعيد ، كما أن تشكلها قد مر بمراحل متعاقبة بداية من حركة النهضة (Renaissance) الأوروبية خلال القرنين الخامس عشر و السادس عشر و ما أحدثته من ثورة فكرية و عملية و ترتب عنها من اكتشافات في عدة مجالات مثل: - ظهور الطباعة، انتشار ظاهرة التصنيع، و نظام الحرف و المهن و تغطي هذه الفترة ما سمي بعصر التنوير (Le siècle des lumières) في أوروبا. و لعل ما ترتب عن الثورة الصناعية (La révolution industrielle) في أوروبا هو انخفاض تكاليف النقل و تعميم استعمال آلة البخار،

(la machine à vapeur) بالإضافة إلى انخفاض تكاليف وسائل الاتصال و منها التلغراف. و الجدير بالذكر أن هذين العنصرين الأخيرين قد أسهما في تحسين روابط الاتصال بين مختلف أجزاء الكون¹ le globe . فعلى المستوى الاقتصادي، دعم التصنيع تنمية التبادلات في مجال المنتجات الصناعية ما بين الدول المتقدمة و الدول السائرة في طريق النمو. مع الإشارة إلى أن المعمرين قد عملوا أثناء احتلالهم لتلك البلدان على نهب خيراتها الطبيعية و تحويلها نحو أوروبا.

في حين تميزت البدايات الأولى للقرن العشرين بحذر متضاعف تجاه التبادلات التجارية العالمية، مما تسبب في انغلاق العديد من الدول على نفسها خوفا من الأضرار المحتملة التي قد تترتب عن صيرورة العولمة (Processus de mondialisation). و لهذا الغرض أقامت معظم الدول حواجز جمركية هامة بهدف حماية اقتصادها. ومن ثم فإن هذا الظرف المصاحب لتوقف التبادلات المادية و المالية كان من إحدى العناصر الأساسية لأزمة سنوات 1930 التي عرفت توقفا شبيه تام للعولمة²

و إذا كانت بداية القرن العشرين قد شهدت توقف العولمة، فإن النصف الثاني من القرن العشرين قد شكلت إعادة انطلاق و تسارع هذه العملية، وبالتحديد ما بعد عام 1945. و يذهب البعض إلى القول بأن جذور العولمة تعود إلى مشروع مارشال الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية و الذي نتج عنه تأسيس المنظمات الدولية مثل: الأمم المتحدة (ONU) البنك الدولي (BM)، صندوق النقد الدولي (FMI) بهدف تحقيق الاستقرار المالي بالإضافة لإنشاء الاتفاقية العامة للتعريف و التجارة عام 1947 و التي سميت لاحقا ب: " اتفاقية الغات" (GATT)³.

وهكذا دخلت العولمة مرحلة تطور جديدة حيث أخذت النظم الإنتاجية التي ظلت في المراحل السابقة متمركزة على الذات في تكوين منظومة إنتاجية مندمجة عالميا. كما أدى نمو حركة تقسيم العمل بين المركز و الأطراف إلى حدوث تغيرات جوهرية بدخول بلدان نامية إلى مراحل تصنيع متقدمة و اختراق العديد منها الأسواق العالمية مثل: - كوريا الجنوبية، تايوان، البرازيل، الأرجنتين، و هذا ما ساهم في تحديد مسار تنمية التبادلات في المجال الصناعي بين البلدان الغنية و البلدان الصناعية الناشئة. و التي قدرت مساهمتها ب 80% من التجارة العالمية⁴ و على الرغم من ذلك، فقد ظل الجدل قائما بين العديد من الباحثين حول تطور صيرورة العولمة، فقد اقترح دونالد روبرتسون (D.Robertson) جدولا زمنيا يوضح جذور العولمة و المراحل المتعاقبة التي مرت بها، حيث قسمها إلى خمس مراحل و هي⁵:

المرحلة الأولى:

بدأت من القرن الخامس عشر و شهدت هذه المرحلة انحسار نفوذ الكنيسة و سيطرتها على الحياة السياسية و الاجتماعية في أوروبا، و ظهور أفكار جديدة انبثقت عن حركة التنوير و التي تدعو إلى الانفتاح على العالم و التي عبر عنها مونتسكيو في عباراته الشهيرة حيث قال: " لقد تحصلنا اليوم على ثلاثة أنواع من التربية المختلفة: كتلك التي لقنها لنا آباؤنا، و تلك التي لقنها لنا أساتذتنا، و أخرى تحصلنا عنها العالم ككل"⁶.

المرحلة الثانية:

و بدأت ملامحها خلال منتصف القرن الثامن عشر، و لعل ما يميزها هو تلك التأثيرات التي صاحبت الثورة الفرنسية عام 1789 التي نادى ب: (الحرية، المساواة، الأخوة) و ما ترتب عليها من تغيرات أدت إلى ظهور مفهوم جديد للعلاقات الدولية مبني على أسس قانونية.

المرحلة الثالثة:

و أطلق عليها البعض مرحلة الانطلاق. و قد غطت الفترة الممتدة من القرن التاسع عشر إلى غاية القرن العشرين و شهدت انفجارا هائلا في عدد سكان الكون بشكل عام، كما واجهت المدن الكبرى صعوبة كبيرة في استيعاب الزيادة المفاجئة في عدد السكان.

المرحلة الرابعة:

و غطت فترة السبعينات من القرن الماضي. و تميزت هذه المرحلة بتطور متسارع في وسائل الاتصال بمختلف أشكالها و أنواعها، و الاهتمام بالحرريات العامة و حقوق الإنسان و المجتمع المدني.

المرحلة الخامسة:

و شملت الفترة الممتدة من نهاية السبعينات إلى الآن، حيث شهدت هذه الفترة تزايد التوجه نحو العولمة بعد انهيار نفوذ الإتحاد السوفياتي السابق و انتهاء الحرب الباردة في مقابل توسع متنامي للنفوذ الأمريكي كقطب أحادي و سيطرته على العالم⁷.

ثانيا: رؤى متعددة حول مفهوم العولمة

لقد ظهر مصطلح العولمة مع بداية فترة الثمانينيات ضمن الميادين الاقتصادية و الجيو- سياسية. وهو يعني: نمو حركة المنافع، الخدمات، اليد العاملة، التكنولوجيا، و رأس المال على الصعيد العالمي.

أما على المستوى الأكاديمي، فقد تم تعميم استعمال هذا المصطلح خلال سنوات التسعينيات. ففي الوسط الأنجلوفوني فإن مصطلح "Globalisation" يشير إلى تنمية التبادلات على المستوى العالمي. و قد ورد هذا المصطلح من فكرة " القرية الكونية Village global" التي جاء بها الفيلسوف مارشال ماك لوهان (Marshal Mc Luhan) خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي⁸.

أما في الفرنسية، فإن مصطلح (Globalisation) يشير إلى التوسع المفترض للمنطق الاقتصادي على مختلف الأنشطة الإنسانية، و يعبر عن محدودية هذا المصطلح ليغطي الكرة الأرضية. أما مصطلح "Mondialisation" فيعبر عن التوسع الكوني للتبادلات سواء كانت ثقافية، سياسية، اقتصادية أو غيرها. وأن كلمة "monde" أي "عالم" تعبر عن الفضاء "L'espace" القريب من الأرض و الذي يتم الوصول إليه عن طريق وسائل الأقمار الفضائية⁹. فمن حيث المعنى الدلالي يرى بعض المفكرين أنه لا يوجد فرق بين كل من مصطلح (Globalisation) و مصطلح (Mondialisation) و أن لهما نفس المعنى. في حين يذهب البعض الآخر إلى التصريح بوجود فرق بين المصطلحين حيث ينظر إلى الكوكبية (Globalisation) على أنها مرحلة تأتي بعد العولمة (Mondialisation) لأن الكوكبية -حسب رأيهم- ستشهد زوال الدول الوطنية وإلغاء الحدود ضمن شبكة من التبادلات العالمية.

من خلال العرض السابق، يتضح أن هذا المصطلح لا يزال يشكل جدلاً فكرياً بين العديد من الباحثين بسبب اختلاف وجهات النظر بينهم لاعتبارات إيديولوجية و سياسية. فالمفكرون الغربيون ينظرون إلى العولمة نظرة تفاؤلية عكس المفكرين اليساريين الذين يرونها الوجه الآخر للهيمنة الأمريكية على العالم. فقد ذهب كل من هارس مان مارشال (Hares Man Marshal) و روبرت ريتش (Robert Retch) إلى تعريف العولمة بأنها تعني " اندماج أسواق العالم في حقول التجارة و الاستثمارات المباشرة، و انتقال الأموال و القوى العاملة و الثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق كذلك خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما سيؤدي بالتالي إلى اختراق الحدود القومية و انحسار سيادة الدول عن طريق الاستعمار غير المباشر للشركات الرأسمالية الضخمة متخطية أو عابرة القوميات التي تعد العنصر الأساس لهذه الظاهرة"¹⁰.

و من جهة أخرى، فقد عرف عالم السياسة الأمريكي روسناو (Rossnow) العولمة على أنها " نقيم علاقة بين مستويات متعددة التحليل، اقتصاد، سياسة، ثقافة، و تشمل إعادة تنظيم الإنتاج و تدخل الصناعات عبر الحدود و انتشار أسواق التمويل و تماثل السلع المستهلكة في عدة دول"¹¹.

أما المفكرون الفرنسيون فقد قدموا تعاريف متباينة لظاهرة العولمة، فقد عرفها باتريلا (Patrella) على أنها " تلك المعلومات التي يمكن عن طريقها إنتاج و توزيع و استهلاك سلع و خدمات، من أجل أسواق عالمية منظمة أو ستظم بمعايير عالمية، و عن طريق منظمات ولدت أو تعمل على أساس قواعد عالمية، وفق ثقافة تنظيم تتطلع للانفتاح على الإطار العالمي و تخضع لإستراتيجية عالمية"¹². في حين عرفها دولفوس (Dolfoos) على أنها " تبادل شامل و إجمالي بين مختلف أطراف الكون يتحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية إنسانية بأكملها، و هي نموذج للقرية الكونية الصغيرة التي تربط ما بين الناس و الأماكن ملغية المسافات و مقدمة للمعارف دون قيود أو شروط"¹³.

من خلال عرض التعاريف السابقة يتبين لنا أن المفكرين الغربيين يتفقون في تحليلهم لظاهرة العولمة حول جملة من القضايا من أهمها:

- أن العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد (اقتصادية، ثقافية، سياسية) على حد تعبير مانويل كاستل (Manuel Castells)¹⁴.

- أن العولمة تعبر عن الترابط بين الأمم و الشعوب.
- و أنها تساهم في تقليص دور الدولة في مقابل تعاظم دور المنظمات و الهيئات غير الحكومية.

أما المفكرون العرب فهم بدورهم لهم رؤى متباينة حول نظرتهم لهذه الظاهرة. فقد وصفها إسماعيل صبري عبد الله بقوله: "إنها ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد و السياسة و الثقافة و الاجتماع و السلوك، يكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول، و تحدث فيها تحولات على مختلف الأصعدة تؤثر في حياة الإنسان على كوكب الأرض أينما كان"¹⁵.

في حين يذهب محمد عابد الجابري إلى تعريف العولمة على أنها: "نظام عالمي أو يراد به أن يكون كذلك، يشمل المال و التسويق و المبادلات و الاتصالات، كما يشمل أيضا مجال السياسة و الفكر و الايديولوجيا، و هي أيضا إرادة للهيمنة و بالتالي هي قمع و إقصاء للخصوصية"¹⁶. أما برهان غليون فيرى أن العولمة "تتجسد في نشوء شبكات اتصال عالمية تعمل على ربط جميع الاقتصاديات و المجتمعات و البلدان، و تخضعها لحركة واحدة أو نظام واحد"¹⁷.

و هكذا يتضح أن معظم التعاريف السابقة للمفكرين العرب قد سعت إلى الإلمام بهذه الظاهرة من نواحي متعددة (سياسية، اقتصادية، ثقافية، إعلامية)، لكنهم لم يبرزوا في النهاية الأبعاد الخفية لهذه الظاهرة و تأثيراتها السلبية على دول العالم الثالث بشكل عام، و الدول العربية بشكل خاص.

ثالثا: آليات العولمة كإستراتيجية للهيمنة

في ظل التغيرات التي شهدتها العالم - خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي - برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة في العالم تمتلك قدرات سياسية، عسكرية، اقتصادية و معلوماتية تسعى إلى توظيفها لفرض إيديولوجيتها الرأسمالية و نشر قيمها الغربية في مختلف بلدان العالم و على وجه التحديد في بلدان العالم الثالث. و تحقيقا لهذا المسعى لجأت إلى الاعتماد على آليات متعددة و قوى محركة تساعد على نقل أفكارها و قيمها من الحيز الإقليمي الضيق إلى الحيز الجغرافي الأكثر اتساعا، أي المستوى العالمي.

1- الآلية السياسية:

في خضم الجدل الفكري حول الآلية السياسية التي تستند عليها العولمة أثارت أسئلة عديدة منها: ما معنى السيادة الوطنية (القومية) أمام السيادة العالمية، و الدولة الوطنية (القومية) أمام المجتمع العالمي، و الاقتصاد الوطني (القومي) أمام الاقتصاد الكوني، و الهوية و الشخصية الوطنية (القومية) أمام الهوية و الشخصية العالمية¹⁸ لقد تعددت الآراء حول طبيعة علاقة العولمة بالدولة الوطنية (القومية)، فهناك من يرى أن الرأسمالية نظام يتجاوز أو ينزع إلى تجاوز الحدود الوطنية منذ القرن التاسع عشر، لكن يتحدث البعض اليوم عن العالم بدون إشارة للأوطان. فهل يعني

ذلك أن هذا النزوع الجديد سيؤدي إلى إلغاء الدولة أو إلى تعديل شكلها¹⁹. و في ظل انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عكفت على تطبيق إستراتيجية تساعد على تثبيت و ترسيخ تلك الهيمنة بالاعتماد على عدة أطروحات سياسية منها:

أ- الديمقراطية الغربية:

يرى المفكرون الغربيون الذين يؤمنون بالنظام الديمقراطي الغربي، أن هناك علاقة ايجابية قوية بين الاقتصاد و الديمقراطية في البلدان الرأسمالية. لكن ما هو فحوى الديمقراطية الأمريكية؟ لقد وصفها نغوم تشومسكي بقوله: "... إن القطاعات القوية بما فيها أصحاب الثروة المتحدين، معارضون بشكل طبيعي للديمقراطية العاملة أو الشعبية، إنه أمر طبيعي، إنهم لا يريدون قيودا خارجية على قدراتهم للاتخاذ قرارات و التصرف بحرية، و ذلك يستلزم أن تكون النخب غير ديمقراطية بشكل مفرط، و يقول أيضا: هناك أشكالا معينة من الديمقراطية مرغوبا بها من قبل أصحاب الأموال والشركات. إن الديمقراطية الحديثة (الأمريكية) ... تتبنى وجهة النظر القائلة: أن دور الجماهير (الدخلاء، الجهلة، الفضوليين) هو دور المتفرجين، لا المشاركين الذين يظهرون كل سنتين ليصادقوا على قرارات اتخذت في مكان ما، وليختاروا بين ممثلي القطاعات المهيمنة فيما يسمى بالانتخاب. إن ذلك الشكل من الديمقراطية مقبول، وهو فعلا مساعد لأنواع معينة من الجماعات الحاكمة وأعني أولئك الذين هم في مجتمعات أكثر أو أقل رأسمالية²⁰.

يتضح من خلال تحليل محتوى هذا التعريف أن الديمقراطية الأمريكية لم تعد ذلك النوع الذي يعتمد على مشاركة الجماهير، بل على العكس هي ديمقراطية الطبقة الرأسمالية، أي الأقلية أصحاب رؤوس الأموال والشركات المتعددة الجنسيات الذين يدفعون الأموال للتأثير على العملية السياسية معتمدين في ذلك على وسائل الإعلام المعولم لتوحيد الرأي العام خدمة لمصالحهم وأهدافهم.

ب- حقوق الإنسان:

لقد أقرت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 الذي يعد بمثابة انتصارا لكرامة الإنسان و حقوقه الشرعية، لكن يبدو أن تجسيد هذا الشعار على أرض الواقع لا يزال يكتنفه بعض الغموض في ظل ازدواجية المعايير في ظل العولمة من قبل الدول الغربية عموما و الأمريكية على وجه الخصوص فعادة ما تلجأ تلك الدول في العديد من المحافل الدولية إلى استخدام شعارات انتهاك حقوق الإنسان للضغط على الدول النامية و ابتزازها لتحقيق مكاسب سياسية و التدخل في

شؤونها الداخلية و الأمثلة على ذلك عديدة، كاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لقضية حقوق الإنسان لقهر الخصوم السياسيين، مثل السودان ، المقاومة في لبنان، المقاومة الفلسطينية، العراق، وفي المقابل التغاضي عن الدول الصديقة مثل جرائم الإبادة التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني منذ عام 1948 إلى غاية جرائم غزة الأخيرة.

2- الآلية الاقتصادية:

يشير مفهوم " عولمة الاقتصاد" إلى اندماج العالم في حقول انتقال السلع و الخدمات والرساميل و القوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق. و هكذا يصبح الهدف الرئيسي من عولمة الاقتصاد العالمي ضمن إطار منظومة التجارة الخارجية هو تعظيم الأرباح لفائدة نظام الاقتصاد في الدول الغربية. ففي ظل الاقتصاد المعولم الذي تنزع منه الولايات المتحدة الأمريكية تسعى هذه الأخيرة إلى توظيف عدة آليات اقتصادية تضمن لها إحكام سيطرتها على بقية بلدان العالم و من أهمها:

أ- الليبرالية الجديدة:

و يركز هذا الاتجاه (New liberalism) على قوى متعددة مثل: الفاعلين الصناعيين، أصحاب الأموال، الشركات المتعددة الجنسيات، الساسة المحافظين، و لعل ما أبرز ما ينطوي عليه هذا النهج هو تدعيم منطق السوق و تقليص دور الدولة وفق ما سمي " بالخصوصية" بهدف دفع الدول النامية إلى بيع مؤسساتها العمومية للقطاع الخاص و إفراغ المضمون السياسي للمؤسسات التقليدية و تمجيد اقتصاديات السوق، مما أدى إلى تزايد دور القوى الرأسمالية في مقابل اضمحلال دور الدولة الوطنية²¹. وهكذا و بسرعة يصعب إدراكها أخذت العولمة تتوسع بصورة فائقة، أي "انصهار العدد الهائل من الاقتصاديات القروية و الإقليمية و الوطنية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين، بل يقوده أولئك الذين يقدرّون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء"²². و هذا وفقا للوصف الذي قدمه ادوارد لتواك (Edward LITTWAK) للعصر الجديد.

ب- الشركات متعددة الجنسيات:

يوصف هذا النوع من الشركات (transnational corporation) بالقلب النابض للعولمة، و ذلك بالنظر إلى الدور المؤثر الذي تقوم به في مجال صنع القرارات الأساسية في ميدان الإنتاج من حيث (الكم، النوع، التسويق والتوزيع) يتعدى الحدود الوطنية وصولا إلى العالمية. و هكذا استطاعت هذه الشركات التي يطلق عليها أيضا اسم "عابرات القارات" التربع على رأس النشاط الاقتصادي

العالمي انطلاقاً من قواعدها في الدول الصناعية²³. ولعل ما يميز هذه الشركات أيضاً هو ضخامتها، وتنوع أنشطتها، وانتشارها الجغرافي في العالم.

ج- المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية:

زيادة على دور الشركات المتعدية الجنسيات تعمل الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية كورقة ضغط تجاه الدول النامية بهدف السيطرة على منابع المواد الخام والثروات الباطنية المتواجدة بها. ولعل من بين أهم تلك المؤسسات والمنظمات نذكر كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وبالنسبة لصندوق النقد الدولي، هو عبارة عن رصيد من العملات تقدمها الدول الأعضاء، وتلجأ إليه الدول التي تعاني من العجز لطلب المساعدة، ومن هنا يبدأ هذا الصندوق في فرض شروطه لتمرير سياسات الدول الغنية كفتح الأسواق أمام الشركات متعددة الجنسية وتوفير الحماية لها، ثم إجبارها على إحداث تغييرات جوهرية على سياساتها من خلال فرض برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي خدمة لمطالب العولمة. ومن جهة أخرى، فإن مطالب هذا الصندوق لا تختلف كثيراً على مطالب البنك الدولي وهي تتركز على ضرورة الحفاظ على مراكز المؤسسات المالية الكبرى ضمن الاقتصاد المعولم. في حين تم تحديد أهداف منظمة التجارة العالمية في إطار العولمة في جملة من العناصر منها: تنظيم عمليات التبادل التجاري المتعلقة بالاستثمار، حيث تسعى الدول المتقدمة إلى إلغاء الحواجز الجمركية لتسهيل عمليات التبادل الحر بهدف احتكار الأسواق العالمية خدمة لمصالحها²⁴.

وعموماً يمكن القول، أن عولمة الاقتصاد أصبح اليوم يشكل خطراً متزايداً على حرية القرار الاقتصادي بالنسبة للدول النامية. فأمام تفاقم الأزمات المالية ولجوء تلك الدول إلى الاقتراض من المؤسسات المالية العالمية السالفة الذكر تجد نفسها مثقلة بالمدىونية تجاه تلك المؤسسات مما يعرضها إلى الابتزاز من قبل الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

3- الآلية المعلوم - اتصالية:

لعل من بين مستجدات العولمة في بداية القرن الواحد والعشرون هو الاعتماد على: " تكنولوجيا الإعلام والاتصال (Technologie de l'information et de la communication) " باعتبارها إحدى أضلاع المثلث الاستراتيجي للقوة (قوة عسكرية، قوة اقتصادية، قوة معلوماتية) سواء من حيث مصادرها المفتوحة أو المغلقة، حيث تم تعميمها على المستوى العالمي فمن خلال تلك الأدوات

استطاعت العولمة أن تؤثر في الأفراد كما هو الشأن في الدول و حتى المؤسسات²⁵.

إن عولمة تكنولوجيايات الإعلام (La mondialisation des technologies de l'information) وفقا لنموذج الواب، الانترنت*، و باقي وسائل الإعلام قد أصبح لها تأثيرا مباشرا على الأفراد خاصة في ظل انخفاض تكلفة الاتصال بالانترنت في بعض دول العالم، و مجانيته في دول أخرى. في ظل هذه الظروف يتبادر إلى الذهن التساؤل المحوري التالي: هل أن كل برامج الشبكة العنكبوتية لها تأثيرا إيجابيا على اتجاهات و ميول الأفراد خاصة فئة الشباب منهم؟ إذا كان البعض يرى أن لهذه الشبكة فوائد كبيرة من خلال مساهمتها في سرعة تدفق المعلومات و الاتصالات، إلا أن هناك من يرى عكس ذلك و يذهب أصحاب هذا الرأي إلى القول أن عولمة توزيع الخدمات غير المادية دون إخضاعها للمراقبة، - من حيث المضمون و المحتوى- قد يحولها إلى أدوات تحمل في ثناياها رسائل دعائية تثبتتها الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بغرض توجيه الرأي العام العالمي نحو تقمص القيم و الأفكار الرأسمالية خدمة لمصالحها الاستراتيجية. و من جهة أخرى، تبث هذه الشبكة العديد من البرامج للأخلاقية (الأفلام الإباحية) التي تحرض على الانحراف و الرذيلة²⁶. و هكذا أصبحت مشكلة الاختراق (المعلوماتي- الاتصالي - الثقافي) من قبل الدول الرأسمالية، من أبرز المشكلات التي تواجه البلدان العربية و الإسلامية خصوصا في عصر العولمة الذي نعيشه اليوم، حيث تحول هذا الاختراق إلى وسيلة قهرية تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في محو شخصية الآخر و محاولة طمس هويته الثقافية حيث يسهل عليها احتوائه ثقافيا و سياسيا.

4- الآلية العسكرية:

في ظل اختلال نظام القوى و الموازين الدولية في المجال العسكري بحلول مرحلة التسعينيات لصالح الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة عظمى وحيدة في العالم، اتجهت هذه الأخيرة إلى تطبيق إستراتيجية مبنية أساسا على استخدام قوتها العسكرية ضد الدول المناوئة أو المعارضة لسياستها التوسعية في العالم. فقد أعطت لنفسها الحق شن الهجوم العسكري على أي دولة في أي نقطة من العالم. و في التوقيت التي تراه هي مناسبا معتمدة في ذلك على تفوقها العسكري من ناحية، بالإضافة إلى استخدام حلفائها و من بينها حلف الناتو (N.A.T.O) "منظمة حلف الشمال الأطلسي"²⁷ الذي أصبح يوظف كأداة عسكرية لمواجهة الدول التي تراها الولايات المتحدة الأمريكية تهدد مصالحها الإستراتيجية مثل العراق، إيران،

السودان، كوريا الشمالية، سوريا... إلخ و في المقابل يقدم هذا الحلف الغطاء و الدعم العسكري لإسرائيل في اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني و اللبناني باعتبارها حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية²⁸.

رابعاً: نحو رؤية استشرافية حول العولمة

تطرح العولمة عدة افتراضات في المستقبل منها: هل ستعرف هذه الظاهرة المزيد من التوسع و الانتشار عالمياً؟ أم أنها ستتراجع تدريجياً و تزول؟ و بعبارة أخرى، هل ستلقى العولمة المزيد من التأييد من قبل دول العالم و من هي تلك الدول؟ أم أنها ستواجه بمعارضة و رفض من قبل البعض الآخر؟. في ظل هذا الجدل نحاول مناقشة جملة من الأفكار التي تسعى إلى تحليل هذين الرأيين بالاعتماد على مؤشرات داخلية و خارجية.

- فالمؤيدون للعولمة يرون "أن العالم يتجه نحو حكومة جماعية و عالمية لها من القوة، و من السلطة، و من النفوذ، ما يجعلها تعيد التوازن الحركي إلى العالم، و في الوقت ذاته عدم السماح بحدوث اختلالات واسعة المدى كما هو الحال القائم الآن بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة..."²⁹ لكن ما هي الآلية التي يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ مثل هذه الإستراتيجية؟

ففي هذا الإطار صرح وزير الدولة البريطاني "بيتر هين" في مؤتمر "ويلتون بارك" في عبارة شهيرة قال فيها: "إن إحدى المشكلات في القرن القادم إمكانية اتساع الفجوة أو الهوة التي تفصل المجتمعات التي هي في مقدمة هذا التغيير... و يضيف و يمكن القول أن المعلوماتية سوف تغير مجرى حياتنا جميعاً - الاتصالات الفورية عن طريق الانترنت و الفضائيات - فلم يعد في الإمكان فصل الثقافات بعضها عن بعض"³⁰. و من جهة أخرى، يذهب مناصرون آخرون إلى أن العولمة قد ساهمت في ارتفاع عدد الأفراد المشتركين في خدمات الإعلام الآلي و وسائل الاتصال المشتركة، فهذه الوضعية أدت إلى بروز حقيقتين مترابطتين ببعضهما البعض و هما:³¹

1- تزايد الوعي بالتنوع الثقافي (La diversité culturelle) و الترابط بين جماعات الأفراد، و ذلك عن طريق تضاعف مصادر المعلومات، و هذا ما انعكس إيجاباً على جودة المعرفة البيئية على الصعيد العالمي. بالإضافة إلى إسهام اليونسكو في إثراء ذاكرة العالم (قائمة التراث العالمي و الموروث الشفهي المعنوي للإنسانية). كما أن الامتزاج القوي للأديان و الفلسفات قد حفز على نشوء حوار بين الأديان.

2- ظهور نوع من الثقافة المشتركة (Culture commune) متمثلة في اللغة الانجليزية كلغة اتصال و كمرجعية ثقافية أمريكية أو غربية مدعمة بإنتاج ثقافي في عدة ميادين مثل: السينما، الموسيقى، التلفزيون، الانترنت إلخ).

- أما على المستوى الاقتصادي: فيرى هؤلاء أي المؤيدون، أن العولمة الاقتصادية قد حققت عدة فوائد للدول الغنية منها: - أن أول مستفيد هو المستهلك الذي أصبح - حسب رأيهم - يحصل على قدر أكبر من الموارد بسعر أقل من ذلك المنتج الذي كان يتم تصنيعه في البلد الأصلي (من حيث الكم يستطيع المستهلك شراء المنتجات النسيجية الصينية مثلا بسعر أقل). أما الفائدة الثانية، فهي تتعلق بحصول ملاك رؤوس الأموال على فوائد ربحية كبيرة على رؤوس أموالهم. وفي المقابل فهم يرون أن الدول الفقيرة ستبقى خارج إطار العولمة لأنها - حسب رأيهم - تفتقد إلى مؤسسات اقتصادية مستقرة. كما أنها لم تحترم حقوق الملكية الفردية و لم تحارب بعض المظاهر السلبية مثل: الرشوة، المحسوبية... إلخ.

- و على المستوى المالي: فقد أحدثت العولمة - حسب رأيهم - انفجارا غير مسبوق في تاريخ التدفقات المالية على مستوى العالم تولد القسط الأكبر منها بفضل تسهيل التبادلات، و القضاء على الحواجز التي تعرقل رأس المال، مع إعطاء دفعا قويا للأسواق المالية. فالمؤكد أن الأطراف الرابحة الحقيقية ضمن إطار مؤسسات النقد العالمي الحديث هي: الشركات المتعددة الجنسيات، الشركات المتعددة القوميات، مؤسسات القروض... إلخ.

- و فيما يتعلق بالمستوى المؤسسي و السياسي: فإن العولمة تنتهج أسلوب أولوية فكرة العالمية (L'international) على فكرة الوطنية (Le national). و هذا ما يفسر - حسب رأي المؤيدين - سرعة انتشار ظاهرة الاندماج الاقتصادي على المستوى العالمي التي بدأت منذ القرن السادس عشر.

و على نقيض الآراء السالفة الذكر يذهب المعارضون إلى القول أن العولمة قد أفرزت تغييرات عميقة على المستوى العالمي منذ العشرينيتين الأخيرتين. فعلى المستوى الاقتصادي سيطر نموذج اقتصاد السوق و بدأ يتوسع ليشمل كامل المعمورة لينتج عنه تزايد الاختلالات (أزمات مالية ، تزايد معدلات البطالة، و اللامساواة الاجتماعية حتى في البلدان المتقدمة نفسها)³².

فقد أشار بعض خبراء العولمة منهم "باك" Beck و "غيدنس" Giddens إلى أن خطاب العولمة "النيوليبرالي"، أي الليبرالية الجديدة يعتمد على حقيقة مؤداها: أن أهم القرارات الدولية تتخذها من طرف الهيئات الاقتصادية العالمية و بالتحديد المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، البنك الدولي للتنمية،

المنظمة العالمية للتجارة). و يضيفان ... ففي ظل هذا النظام الدولي نسجل توسع الهيمنة الأمريكية على بقية دول العالم. و يؤكدان أيضا على أن تلك المنظمات قد أصبحت تحت سيطرة الدول الرأسمالية صاحبة القوة و السلطة توجهها حسب مصالحها الخاصة³³.

وهكذا أنشأت العولمة متعاملين اقتصاديين، ووسائل اتصال، موارد مالية تنهرب في مجموعها من أدوات الرقابة التي وضعتها الدول الوطنية. ومن ثم فإن معظم الحكومات أصبحت تشتكي عجزها عن تصدي لهذه الظواهر ما دامت العلاقات الدولية لم تؤسس على قواعد أخرى خارج نطاق المصالح العليا للدول. وفي هذا السياق يطرح "باك" السؤال التالي: - ما هو الأسلوب الذي ستعتمده الدول الوطنية و الحكومات المحلية لمواجهة ظاهرة العولمة³⁴؟

فالبرغم من سعي المنظمات غير الحكومية (Organisations non gouvernementales) لسد هذا الفراغ غير أنها وجدت نفسها غير قادرة على بلوغ هذا المسعى بسبب فقدانها للشرعية اللازمة التي تمكنها من تمثيل مواطني العالم، بالإضافة إلى عدم الشفافية و الوضوح أثناء أدائها لمهامها قد أدخل معظم هذه التنظيمات في صراعات إيديولوجية عرقلتها عن مهامها الأساسية من جهة أخرى.

فعلى المستوى الإنساني و الاجتماعي، يلاحظ اليوم أن هناك ما يقارب من 3% من سكان العالم يعيشون خارج بلدان مولدهم الأصلي. و هو ما يعادل 200 مليون مهاجر قد تركوا بلدانهم الأصلية من مجموع 6 مليارات نسمة في العالم . و بالرغم من الارتفاع المستمر في أعداد المهاجرين الدائمين نحو البلدان المتقدمة إلا أن العولمة قد تناست هؤلاء المهاجرين. كما أظهرت العولمة وجود لا مساواة في الدخول على مستوى البلدان المتقدمة (المسيرين، الموظفين، العمال المؤهلين، العمال غير المؤهلين) و لا مساواة بين الدول المتقدمة و الدول السائرة في طريق النمو و الدول الفقيرة³⁵.

أما على المستوى الإيكولوجي فقد أحدث العولمة تأثيرا سلبيا على البيئة، حيث لوحظ ارتفاع معدلات التلوث البيئي الذي أثر بدوره على التوازن البيئي على المستوى العالمي مثل تغيرات المناخ و تأثيراته المختلفة (ثقب الأوزون، أخطار اختلال التيارات البحرية، انحسار الغطاء النباتي.... إلخ). و مع تفاقم هذه الوضعية و نمو الوعي بالمخاطر الإيكولوجية، اتجه العلماء نحو التفكير في الإيكولوجية الكونية وفق معادلة ريني ديبوس (René Dubos): " فكر كونيا، تحرك محليا أو إقليميا "³⁶ « Penser globalement , agir localement ». و من ثم سارع

هؤلاء إلى عقد الاجتماعات الغاية منها هو وضع سياسات تنموية مستدامة تركز على الأقاليم و المؤسسات و تبحث في الجمع بين العناصر الثلاثة: البيئة، الجانب الاجتماعي، الجانب الاقتصادي. و عموما، فإن نمو الوعي هدفه خلق توحدا كونيا لمواجهة الأخطار الإيكولوجية، و هو ما ميز تحديدا فترة نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرون. و مع بداية القرن الجديد ظهرت بوادر جديدة على مستوى المخطط الإيكولوجي، الاجتماعي تمثلت في ضرورة التحسيس بدور و مسؤولية المؤسسات في التصدي لهذه المخاطر.

خاتمة:

بعد عرض العناصر السالفة الذكر ثم مناقشتها نعود أخيرا إلى مناقشة التساؤل الذي طرحه "باك" وهو: ما هي الاقتراحات التي يمكن طرحها من أجل عولمة مختلفة (تضامنية Solidaire)، دون إقصاء مستقبلا؟ إن تحقيق هذا المسعى أراه في الوقت الحالي أكثر من ضرورة. ففي ظل تزايد الأصوات المعارضة للعولمة بشكلها الراهن من قبل المنظمات الغير الحكومية (في أوروبا و آسيا) فإن هذا الأمر أصبح اليوم يسير في اتجاه دفع الدول الرأسمالية الغنية و على رأسها مجموعة الثمانية (G8) نحو إعادة النظر في سياستها تجاه الدول النامية و الدول الفقيرة خاصة في ظل الأوضاع الراهنة التي يشهدها العالم. فلا يستطيع أحد اليوم أن ينكر الآثار الهدامة للأزمة المالية العالمية، بداية بالدول الرأسمالية الصناعية و هذا باعتراف الرئيس الحالي للولايات المتحدة الأمريكية براك أوباما Barack Obama نفسه: " فالخوف من أن أمريكا في تراجع بات أمرا لا مفر منه".**

وأخيرا، يمكن القول أن ظاهرة العولمة قد أصبحت في وقتنا الحالي تشكل هاجسا كبيرا بالنسبة لدول العالم الثالث التي تفتقد إلى المقومات الأساسية (رؤوس أموال، تكنولوجيا المعلومات، تكنولوجيا عسكرية) التي تمكنها من مواجهة عولمة متعددة الأبعاد، ومن ثم بات من الصعب التفكير اليوم في عولمة تضامنية بعيدة عن الإقصاء والتهميش.

- 1- أنظر: **Mondialisation, historique**، تاريخ الفحص: 2008/12/25. ص7
- 2- نفس المصدر: ص 9
- 3- ثامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهداني، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، دار مجدلأوي للنشر والتوزيع، عمان، ط2004، 1، ص17.
- 4- أنظر: **Mondialisation, historique** تاريخ الفحص: 2008/12/25. ص11.
- 5- ثامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهداني، مرجع سابق، ص19.
- 6- أنظر: **mondialisation, historique** تاريخ الفحص: 2008/12/25. ص11.
- 7- محمد الجوهري حمد الجوهري، العولمة والثقافة الإسلامية، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص13.
- 8- أنظر: **Mondialisation, définitions** تاريخ الفحص: 2008/12/25. ص1.
- 9- نفس المصدر: ص2.
- 10- ثامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهداني، مرجع سابق، ص21.
- 11- نفس المرجع، ص22.
- 12- نفس المرجع، ص22-23.
- 13- نفس المرجع، ص23.
- 14- أنظر: **Mondialisation, définition** تاريخ الفحص: 2008/12/25. ص1.
- 15- فضيل دليو وآخرون، التحديات المعاصرة- الانترنت- الفقر- اللغة- مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص ص82-83.
- 16- ثامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهداني، مرجع سابق، ص25.
- 17- المرجع نفسه، ص24.
- 18- محسن أحمد الخضير، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص35.
- 19- عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، العولمة والتحول المجتمعية في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص377.
- 20- ثامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهداني، مرجع سابق، ص ص47-48.
- 21- نفس المرجع، ص85.
- 22- هانس- بيتر مارتين و هارالد شومان، ترجمة: عدنان عباس علي، فخ العولمة- الاعتماد على الديمقراطية والرفاهية، مجلة عالم المعرفة، العدد 238، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر، 1998، ص57.
- 23- عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، ص49.
- 24- ثامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهداني، مرجع سابق، ص ص63-64.
- 25- أنظر: **Mondialisation de l' information** تاريخ الفحص: 2008/12/25. ص10.
- * - يلاحظ زيادة متسارعة في أعداد مستعملي الانترنت على المستوى العالمي. فقد ارتفع عدد الأفراد المستخدمين للانترنت من أقل من 100 مليون شخص بين سنوات (1990-1996) إلى 400 مليون شخص عام 2000، ليقفز هذا الرقم إلى أكثر من 600 مليون

- 26- فضيل دليو وآخرون، التحديات المعاصرة- الانترنت- الفقر-اللغة- مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص9-11.
- 27- ثامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهداني، مرجع سابق، ص.68
- 28- عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، ص.150
- 29- محسن أحمد الخضير، مرجع سابق، ص.236
- 30- أنظر: Forum mondial social, Thématique, Abordage et structure de l'axe Démocratie, Globalisation. Pp :2-5. 2004/7/5. تاريخ الفحص:
- 31- أنظر: [Mondialisation](#), Aspects culturels. : تاريخ الفحص: 2008/12/25. ص.10.
- 32- Gérard Lafay ,Comprendre La Mondialisation 3eme édition economica , Paris , 1999,p :7.
- 33- أنظر: [Mondialisation](#) et démocratie. تاريخ الفحص: 2008/12/25. ص3
- 34- Ibid, p4.
- 35- Ibid, p5.
- 36- أنظر [Mondialisation](#) Aspects écologiques تاريخ الفحص: 2008/12/25. ص11
- **رد هذا التصريح أثناء إلقاء أول خطاب له في البيت الأبيض في يوم تنصيبه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ: 20 /01/ 2009.